السعودية ومجموعة العشرين.. بين التمثيل والفعالية

د. الشيماء محمد محمود حسن

أستاذ مساعد بجامعة الملك فيصل – المملكة العربية السعودية والمتخصصة في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية

البريد الالكتروني: dr.alshaimaa2020@gmail.com

الملخص:

في عالم تهدد فيه الاقتصادات الكبرى والهيمنة التي أفرزها النظام الدولي الجديد بإحتواء وإبتلاع الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، أصبحت الكتل الاقتصادية والجيوسياسية من أهم معالم تطور السياسة الدولية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حيث برزت على نحو خاص ومؤثر مجموعة العشرين؛ التي تعد بمثابة مركز إدارة الاقتصاد العالمي. ومن هنا أستهدفت هذه الدراسة طرح أسلوب جديد للتفكير في عوامل قوة الأمم والمجتمعات، بعد أن أصبح الاقتصاد بمثابة الحصن المتين والركيزة الرئيسة التي عليها تبنى نهضة وقوة الأمم في سياق علاقاتها الثنائية والمتعددة.

وبإعتبار المملكة العربية السعودية الدولة العربية الوحيدة في مجموعة العشرين، والتي لها دوراً بارزاً في دول المجموعة، هذا بخلاف قوتها السياسية والاقتصادية وثقلها في المنطقة. جاءت الدراسة لطرح رؤية للتعامل مع قدرات وإمكانات السعودية الثقافية والجغرافية والبشرية والسياسية في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية. هذا بجانب ما تناولته الدراسة حول تكوين مجموعة العشرين ومدى تأثيرها في النظام الدولي، وتوضيح الدور السعودي ما بين التمثيل والفعالية في مجموعة العشرين.

وقد ناقشت الدراسة طبيعة ونوعية المحاولات المضنية التي تبنتها المملكة العربية السعودية في سبيل تحديد معالم نظام اقتصادي سياسي سعودي خليجي عربي؛ من خلال دعواتها المؤكدة للعودة إلى تكثيف الجهود السعودية الخليجية العربية لتحقيق تنمية شاملة، على أساس أن عمليات التحديث والتنمية للاقتصاد السعودي والخليجي

والاقتصادات العربية لابد وأن تتلازم مع عمليات تحديث وتنمية سياسية واجتماعية وثقافية للمجتمع السعودي والعربي، تحقق استنارته وتكون بمثابة بوابة للخروج من أزمات الامة العربية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: نظام الحكم ، السياسة المالية ، مجموعة العشرين ، السعودية ، السلطة السياسية ، الوضع الاقتصادي.

المقدمة:

بعد ما شهده النظام الدولي من تطورات هيكلية مهمة وبارزة منذ إنتهاء القطبية الثنائية ودخول "فاعلين جدد" في عضويته، أصبحت الكتل الاقتصادية مع بداية القرن الحادي والعشرين خاصة "مجموعة العشرين" التي تّعد منتدى عالمياً يجمع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء؛ أصبحت بمثابة مركز إدارة للاقتصاد العالمي. وقد جاء الاجتماع الافتتاحي لهذه المجموعة والذي عقد في مدينة برلين في ديسمبر عام ١٩٩٩م ليؤكد على اهمية اهداف المجموعة الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي الدولي وإيجاد فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، والتي لم تتمكن اجتماعات وزراء المالية مع مجموعة الثمانية من حلها، فلم تّعد قادرة وحدها على إدارة الاقتصاد العالمي، بل إن القوة الكبرى نفسها والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية قد اثبتت الاحداث بما لايدع مجالاً للشك أنها غير قادرة على ممارسة القيادة العالمية بشكل منفرد في ظل عجزها عن التصدي للأزمة المالية وتداعياتها التي الحقت بها من الضرر الكثير. الأمر الذي اضطر الاتحاد الأوربي ومجموعة العشرين للتدخل بقوة كطرف مباشر في عمليات الإنقاذ.

إن اهمية مجموعة العشرين تنبع من معطيات موضعية وحقائق مسلمُ بها يسهل على المتابع إدراكها عملياً، حيث تمثل مجموعة العشرين حوالي ٩٠% من إجمالي الناتج القومي العالمي، وما يقرب من ٨٠% من حجم التجارة العالمية، علاوة على انها تمارس في الغالب ادراة السياسة الدولية والتأثير في توجيه دفتها في السياق الثنائي والمتعدد الاطراف. كما أنها تمثل قوة بشرية ضاربة تحوي قرابة ثلثي سكان العالم.

وباعتبار المنطقة العربية التي منها منطقة الخليج العربي أحد أهم مفاتيح السيادة العالمية في النظام العالمي الجديد بما تحويه من قوى جيواستراتيجية سياسية ، اقتصادية ،عسكرية وأمنية، وجغرافية فإن السعودية التي تّعد جزاءً أساسياً من دول هذه المنطقة باعتبارها الدولة العربية الوحيدة في هذه المجموعة؛ فمن المتوقع أن يكون لها دورا بارزا في هذا الصدد نظراً لقوتها الاقتصادية وثقلها في المنطقة.

لذا برزت الحاجة إلى دراسة دور السعودية ضمن مجموعة العشرين، ومناقشة مكانتها الاقتصادية، ووضعها الجيوبوليتيكي، وتناول تكوين مجموعة العشرين وتأثيرها في النظام الدولي.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة الغرض من المشاركة السعودية في المؤسسات والتجمعات الدولية، ومحاولة التعرف الى أي مدى نجحت السعودية في مشاركتها بشكل فعال في أنشطة مجموعة العشرين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها جاءت بعد أن انكشف واقع الدولة الأعظم أمام أزمة مالية عالمية طاحنة نشأت في الأساس في الولايات المتحدة، ولم يعد الأمر قاصرا على مجرد إشارات ومؤشرات، بل أصبح الأمر يتعدى قدرات دولة بمفردها حتى وإن كانت في حجم الدولة الأكبر اقتصادا على مستوى العالم. والمؤسف أن الواقع العربي والسعودي تحديداً أصبح اليوم أكثر من أي وقت مضى أكثر تأثرا بالنتائج السلبية لهذه الأزمة المالية العالمية الطاحنة. لذا ستحاول هذه الدراسة التعرف على الخط المنهجي الذي ستسير عليه من خلال الإشارة إلى ما تحتويه من مادة نظرية وبيانات ومعلومات تحليلية تعالج هذه الدراسة في إطار ثلاثة مباحث: **الأول** يناقش الوضع الجيوبوليتيكي والاقتصادي للملكة العربية السعودية، **والثاني** يتناول تكوين مجموعة العشرين وتأثيرها في النظام الدولي، أما **الثالث** فيركز على الدور السعودي مابين التمثيل والفعالية.

منهجية الدراسة:

من وقع الأدبيات الحديثة المعنية بدراسة الكتل الاقتصادية، برزت الحاجة إلى الاستعانة بالعديد من المناهج والأدوات التحليلية، نظرا لتعقد طبيعة الظواهر السياسية والاقتصادية وتعدد أبعادها على النحو الذي يقتضي عند دراستها، الاعتماد على ظاهرة التكامل المنهجي في هذه الدراسة، انطلاقا من **"المنهج الاستقرائي والاستنباطي"** حيث تم الاستفادة من المداخل المنهجية التالية:

١. **المدخل الوصفي التحليلي:** حيث اعتُمِدَ المنهج الوصفي في وصف الظاهرة محل الدراسة؛ من خلال دراسة واقع مجموعة العشرين وخصائص الدول الأعضاء فيها - التي منها المملكة العربية السعودية – والدور الذي تقوم به في ضبط وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي في ظل الأزمة المالية الأخيرة بوجه عام والاقتصاد السعودي بوجه خاص. في حين أعتمد المنهج التحليلي على تحليل الوضع الاقتصادي للمملكة وتحليل نتائج الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السعودي، والدور الإقليمي والدولي الذي تقوم به السعودية من واقع عضويتها في مجموعة العشرين ومدى فعالية هذا الدور.

٢. **كما اعتمدت الدراسة أحياناً على المدخل التاريخي:** حيث تطلبت الدراسة استخدام هذا المدخل في دراسة المراحل التاريخية لنشأة المملكة ، ومجموعة العشرين من حيث النشأة والتاريخ ومراحل تطورها والمؤتمرات التي عقدتها.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من اليقين التام بأهمية الكتل الاقتصادية وضرورتها فيما بين الدول، إلا أن مجموعة الثماني الكبرى أثبتت بعد الأزمة المالية العالمية لم تّعد قادرة وحدها على إدارة الاقتصاد العالمي، هذا وبالأحرى الولايات المتحدة نفسها لا يمكن أن تكون قائدة منفردة على العالم في ضوء عجزها عن التصدي للأزمة المالية وتداعياتها. من ثم تتلخص المشكلة البحثية في إستجلاء ما إذا كانت هناك علاقة بين الأزمة المالية العالمية وما تفرزه من تحديات ومعضلات مستقبلية تواجه مجموعة دول العشرين؛

تؤثر بالسلب على اقتصاديات وتوجهات الدول الصاعدة فيها والتي منها المملكة العربية السعودية.

اتساقاً مع المشكلة البحثية التي طُرحت، تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلين البحثيين التاليين:

١. ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على دول مجموعة العشرين، وما الدور الدور الذي تلعبه مجموعة العشرين في إدارة الاقتصاد العالمي وتصحيح الخلل القائم فيه.

٢. هل أصبح تشكيل النظام الاقتصادي العالمي سيجعل المملكة العربية السعودية التي تّعد من الدول الصاعدة في مجموعة العشرين تسلك مسلكاً في سياستها الخارجية مستقبلاً على الأقل في نطاق إقليمها؟.

المبحث الأول
الوضع الجيوبوليتيكي والاقتصادي للمملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية دولة عربية ملكية تقع في (شبه الجزيرة العربية) أي في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا حيث يحدها غرباً البحر الاحمر وشرقاً الخليج العربي والامارات العربية المتحدة وقطر وشمالاً الكويت والعراق والأردن وجنوباً اليمن وسلطنة عمان (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٦م). تميزت بموقعها الاستراتيجي بين ثلاث قارات، وكانت موطنا للعديد من الحضارات ومهداً للرسالات السماوية. فقد ازدهرت فيها حضارات مثل مدين وثمود والتي لا تزال آثارها موجودة حتى اليوم باسم مدائن صالح، وفي نجران الأخدود الذي ذكره القرآن عن أصحاب الأخدود. كانت ممرا تجاريًّا هامًّا وطريقاً للقوافل وفيها انتشر الإسلام ومنها إلى سائر أرجاء العالم على مدى عصور ازدهار دولة الخلافة الإسلامية، وظلت الأراضي المقدسة مقصداً للحجاج والمعتمرين (أبو ضيف، ٢٠١٣م، ص٢٣٣).

جدول (١) أهم المؤشرات الإحصائية للمملكة العربية السعودية *

العاصمة	الرياض
نظام الحكم	حكومة ملكية مطلقة وتقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية
إجمالي عدد سكان السعودية لعام ٢٠١٧	٣٢,٥٥٢,٣٣٦
عدد السكان السعوديين لعام ٢٠١٧ (نسمة)	٢٠,٤٠٨,٣٦٢
الكثافة السكانية (فرد/كم مربع) لعام ٢٠١٦	١٥.٩
متوسط معدل نمو السكان لعام ٢٠١٧	%٢,٥٢
نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان للربع الثالث من عام ٢٠١٦	%٣٨.٣
معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديين للربع الثالث من عام ٢٠١٦	٤٢.٠%
معدل وفيات الأطفال السعوديين الرضع (لكل ألف مولود حي) ٢٠١٦	٤.٨٢
نمو الواردات السلعية لشهر أكتوبر ٢٠١٧	%٢.٣
نسبة الادخار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام ٢٠١٧	%٣١.٧٥
نمو الصادرات السلعية غير البترولية لشهر أكتوبر ٢٠١٧	%١٣.١
نمو الصادرات السلعية غير البترولية للربع الثاني ٢٠١٧	%٢.١-
نسبة الصادرات غير البترولية للواردات لشهر يونيو ٢٠١٧	٤٠.٨%
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام٢٠١٧ (ريال سعودي)	١٨,٩١٤
نسبة الفائض (+) أو العجز (-) في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام ٢٠١٧	%٤.٣٩-
الرقم القياسي العام لأسعار الجملة لشهر نوفمبر ٢٠١٧	١٠٠.٦
الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لشهر نوفمبر عام ٢٠١٧	١٣٧.٦
الرقم القياسي العام لأسعار العقارات للربع الثالث من عام ٢٠١٧	٨٤.٩

*** المصدر: سعودي البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية.**" *تقارير وإحصاءات المملكة*". الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٨/١٠/١٣م، نُشر بموقع:

https://www.saudi.gov.sa/wps/portal/snp/pages/saudiReportsAndStatistics

تاريخياً:

تأسست **الدولة السعودية الأولى** على يد المؤسس **"محمد بن سعود"** ١٧٤٤م الذي ظهرت في عهده الدعوة السلفية وشعارها أن **لا إله إلا الله محمد رسول الله** ومؤسسها الشيخ **"محمد بن عبدالوهاب"** في الدرعية Al-Rasheed, 2002, (p.17).

وفي عام ١٨٢٤م تأسست **الدولة السعودية الثانية** على يد المؤسس **"تركي بن عبدالله"**. عندما بسط سيطرته على شطر كبير من الجزيرة العربية وبدعم من الحكومة العثمانية (Al-Rasheed, 2002, p.23).

وتأسست **الدولة السعودية الثالثة** على يد المؤسس **"عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود"** ١٩٢٦م بعدما استطاع دخول الرياض في ١٧ من يناير ١٩٠٢م. ويتغلب على خصومه آل رشيد، كما استطاع ضم الإحساء والقطيف وباقي بلدان نجد والحجاز على أيدي الإخوان بقيادة سلطان بن بجاد بين ١٩١٣م-١٩٢٦م Al-Rasheed, (2002, p.26-44). وأصبح عبدالعزيز في الثامن من يناير ١٩٢٦م ملكاً للحجاز، وعرفت المملكة بعد ذلك باسم **"مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها"**. وفي عام ١٩٣٤م اندلعت حرب مع اليمن انتهت بضم إقليم عسير وجزء من صحراء الربع الخالي. وصدر في عام ٢٣ من سبتمبر ١٩٣٢ميلادي ٢١ من جمادي الثانية ١٣٥١هجري المرسوم الملكي بتوحيد مقاطعات الدولة تحت **"اسم المملكة العربية السعودية"**، وأصبح هذا التاريخ اليوم الوطني للمملكة (Al-Rasheed, 2002, p.49-72).

في الواقع لم تتضح معالم قوة الملك عبدالعزيز العسكرية والتفوق السياسي من الناحية الاقتصادية حتى تم اكتشاف النفط عام ١٩٣٨م. وساهم النفط في ازدهار الاقتصاد السعودي. واتخذ الملك عبدالعزيز سياسة الحياد حيث رفض أن تنضم المملكة العربية السعودية إلى عصبة الأمم، كما أنه من عام ١٩١٦م حتى وفاته عام ١٩٥٣م لم يخرج من المملكة إلا لثلاث مناسبات رسمية إحداها كانت لقاءه مع الرئيس الأمريكي روزفلت(Al-Rasheed, 2002, p.80-105).

بعد تولي **"الابن الأكبر سعود"** العرش بعد وفاة الملك عبدالعزيز عام ١٩٥٣م، تعرضت المملكة العربية السعودية لمخاطر اقتصادية بسبب السياسة الاقتصادية غير المتوازنة (Al-Rasheed, 2002, p.106-117). وفي عام ١٩٦٠م تسلمت السلطة **"الفيصل"**، ويعد عهد الملك فيصل كرمز عربي وإسلامي في ظل مواقفه قضايا العالم الإسلامي وقضية فلسطين وموقفه من البترول، لكنه اغتيل عام ١٩٧٥م. ثم خلفه في الحكم أخاه **"الملك خالد"** وفي عهده تطورت المملكة في الاقتصاد والبترول والنهضة العمرانية ثم توفي عام ١٩٨٢م إثر نوبة قلبية، ثم خلفه أخوه الملك **"فهد بن عبدالعزيز"** وفي عهده شهدت المملكة نهضة عمرانية، وتعد مرحلته الأطول في تاريخ **"آل سعود"** والأكثر أحداثا منذ عهد الملك فيصل وشمل عهده الاهتمام بالحرمين الشريفين وتوسعتهما حتى كانت وفاته ٢٠٠٥م Al-Rasheed, 2002, (p.120-143). وتولى من بعده خادم الحرمين الشريفين الملك **"عبدالله بن عبدالعزيز"** ليكمل مسيرته في النهوض بالمملكة؛ حيث شهدت حقبته إنجازات اقتصادية وتنموية غير مسبوقة تميزت في مجملها بالشمولية والتكامل في بناء الوطن والمواطن وتنميتهما حتى كانت وفاته عام ٢٠١٥م. وتولى من بعده خادم الحرمين الشريفين الملك **"سلمان بن عبدالعزيز"** ومن بداية فترة توليه الحكم اتّخذ شعار **"الحزم والبناء"** للرّقي بالمملكة العربية السعودية، ففي فَترة زمنيّة قَصِيرة قام بالعديد من الإنجازات على الصعيديين الداخلي والخارجي التي من خلالها استطَاع أن ينقِلَ المملكَة نقلة نوعية مِن مَرحلة إلى مَرحلة تقدمية أعلى.

نظام الحكم في المملكة العربية السعودية:

هو حكومة ملكية تقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية. يأتي على رأسها الملك والذي يتولى في نفس الوقت رئيس مجلس الوزراء، وولي العهد (نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع). وتتكون السلطات في المملكة من ثلاثة سلطات (السلطة القضائية ، السلطة التنفيذية ، السلطة التنظيمية والمتمثلة في "مجلس الوزراء ومجلس الشورى")، وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها، وفقا لهذا النظام وغيره من

الأنظمة، والملك هو مرجع هذه السلطات. (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي، ١٤١٢هـ).

جغرافيا:

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا، تشغل أربعة أخماس شبه جزيرة العرب بمساحة تقدر ٢,١٤٩,٦٩٠ كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكان المملكة حسب تقديرات ٢٠١٧م بـ٣٢,٥٥٢,٣٣٦ مليون نسمة بكثافة سكانية ١٥.٩ فرداً / كم² (أنظر في ذلك: الهيئة العامة للإحصاء، التقرير السنوي ٢٠١٧، ص١٥٨ ؛ والتقرير السنوي ٢٠١٦، ص٧٢ ، CIA World Factbook, 2017). يحدها غرباً البحر الأحمر وشرقاً الخليج العربي ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر وشمالاً دولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق وجنوباً كلا من سلطنة عمان وجمهورية اليمن (وزارة الخارجية السعودية، ٢٠١٧م). ويبلغ إجمالي طول حدود المملكة العربية السعودية من جميع الجهات ٦,٩١٢ كم؛ منها ٤٢٧٢ كم حدوداً برية و ٢,٦٤٠ كم حدوداً بحرية CIA (World Factbook, 2017).

الدين:

يعتبر الإسلام الدين الرسمي في السعودية أكثر سكان المملكة من أهل السنة من المذاهب الأربعة يشكلوا (حوالي ٨٥-٩٠%). وتوجد أقلية شيعية تشكل (حوالي ١٠-١٥%) من إجمالي عدد السكان يتمركز أكثرها في المنطقة الشمالية الشرقية (القصيم والأحساء ونجران)، ونسبة قليلة في المدينة المنورة والدمام ومكة المكرمة وجدة (أنظر في ذلك: أبو ضيف، ٢٠١٣م، ص٢٣٧ ؛ CIA World Factbook, 2017).

التقسيم الإداري للمملكة:

بموجب نظام المناطق الصادر بالأمر الملكي الكريم رقم (١/٩٢) وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ ، تم تقسيم المملكة إلى (١٣) منطقة إدارية ، وتنقسم المنطقه إلى عدد من المحافظات يختلف عددها من منطقة إلى أخرى، وتنقسم المحافظة إلى مراكز

ترتبط إدارياً بالمحافظة أو الإمارة ، وتشتمل الإمارة أو المحافظة أو المركز على عدد من المسميات السكانية ترتبط بها إدارياً (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٦م).

ومن أهم مدن المملكة:

١. **مكة المكرمة** ـ المدينة المقدسة وقبلة المسلمين وتقع في الناحية الغربية. ويقدر عدد سكانها بأكثر من ٨,٥٥٧,٧٦٦ نسمة حسب تقديرات ٢٠١٧م (أبو ضيف، ٢٠١٣م، ص٢٣٧ ، الهيئة العامة للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٨م).

٢. **المدينة المنورة** – المدينة المقدسة والموجود فيها المسجد النبوي الشريف، قبر الرسول صلى الله عليه وسلم، الجامعة الإسلامية، ومجمع الملك فهد لطباعة المصحف. وتحتضن هذه المدينة معظم المساجد الإسلامية الأكثر شهرة كـ مسجد قباء، ومسجد القبلتين. ويقدر عدد سكانها بنحو ٢,١٣٢,٦٧٩ مليون نسمة حسب تقديرات ٢٠١٧م، وتقع في الشمال الغربي للمملكة (أنظر في ذلك: أبو ضيف ٢٠١٣م، ص٢٣٧ ، الهيئة العامة للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٨م ، وزارة الخارجية السعودية، ٢٠١٧م).

٣. **الرياض** – عاصمة المملكة العربية السعودية ومقر الحكم وتقع في وسط المملكة وشبه الجزيرة العربية تقريباً. ويقدر عدد سكانها بنحو ٨,٢١٦,٢٨٤ مليون نسمة حسب تقديرات ٢٠١٧م (أنظر في ذلك: الهيئة العامة للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٨م).

٤. **جدة** – ثاني أكبر مدينة سعودية. وتقع على السهل الساحلي الشرقي للبحر الأحمر، الأمر الذي جعلها في الوقت الحاضر أهم مركز للاستيراد والتوزيع في المملكة، حيث تعتبر العاصمة الاقتصادية للمملكة كما تعتبر بوابة الحرمين الشريفين. ويقدر عدد عدد سكانها بأكثر من أربعة ملايين نسمة (أنظر في ذلك: أبو ضيف، ٢٠١٣م، ص٢٣٧ ، CIA World Factbook, 2017).

٥. **الدمام** – تقع في المنطقة الشرقية. وهي ميناء مطل على الخليج العربي. وبها اكتشف أول بئر نفط ويسمى بئر الخير وبعد الاكتشاف كبرت الدمام وعظمت

أهميتها فأصبحت مركزاً لإدارة حقول النفط (سواء البحرية في مياه الخليج أو البرية في صحاري الربع الخالي والدهناء) ويقدر عدد سكانها بأكثر من مليون ونصف نسمة (أبو ضيف، ٢٠١٣م، ص٢٣٧ ؛ CIA World Factbook, 2017).

الإنفاق العسكري:

في الواقع انخفض تصنيف الإنفاق العسكري السعودي إلى المركز الرابع عالمياً من حيث نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي؛ بعدما كانت في المركز الثالث عام ٢٠١٥، حيث شكلت نسبة الإنفاق من الناتج المحلي بنسبة ٩.٨٥% حسب تقديرات ٢٠١٦م. ويعد الجيش السعودي ذو قوة وتدريب عالي المستوى نظرا لامتلاكه أحدث الأسلحة والطائرات المقاتلة وتوفر الدعم اللازم من قبل الحكومة (أبو ضيف، ٢٠١٣م، ص٢٣٩ ؛ CIA World Factbook, 2018).

اقتصاديا:

المملكة العربية السعودية لديها اقتصاد قائم على النفط مع وجود ضوابط حكومية قوية على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة. حيث إنها تمتلك حوالي ١٦٪ من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، وتصنف باعتبارها أكبر دولة مصدرة للنفط، وتلعب دورا قياديا في منظمة أوبك. وتشكل حسابات قطاع النفط لما يقرب من ٨٧٪ من إيرادات الميزانية و ٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و ٩٠٪ من عائدات التصدير. وفي عام ٢٠١٦م، تكبد المملكة عجزا في الميزانية يقدر بـ ١٣.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والذي تم تمويله من قبل مبيعات السندات وسحب الإحتياطيات. على الرغم من أن المملكة قادرة على تمويل هذا العجز لعدة سنوات قبل سحب الأصول الأجنبية الكبيرة، أو عن طريق الإقتراض، وقطع عليه الإنفاق الرأسمالي. لكن المملكة خططت لخفض هذا العجز؛ تتضمن فرض ضريبة القيمة المضافة وخفض الدعم على المنتجات والكهرباء والماء والبترول. وفي يناير/ كانون الثاني عام ٢٠١٦، أعلن ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان أن المملكة العربية السعودية تعتزم إدراج أسهمها من شركتها المملوكة للدولة البترول وشركة أرامكو - خطوة

أخرى لزيادة الإيرادات والاستثمار الخارجي. وقد اتجهت الحكومة أيضا في الخصخصة وتنويع الاقتصاد عن كثب في أعقاب تقلص سوق النفط. تاريخيا، المملكة العربية السعودية تركز جهود التنويع على توليد الطاقة، والاتصالات، والتنقيب عن الغاز الطبيعي والبتروكيماويات. وفي الآونة الأخيرة، قامت الحكومة بدعوة المستثمرين بشأن توسيع دور القطاع الخاص في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والسياحة (CIA World Factbook, 2017).

مع انخفاض أسعار النفط الحالية أجرت الحكومة السعودية تغييرات أكثر جذرية من خلال وضع خطة عريضة للإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة، بجدول زمني على المدى الطويل متمثلة في "رؤية المملكة ٢٠٣٠" لاقتصاد مزدهر قائم على الإنفتاح و التنافسية و التنوع و تحرير المملكة العربية السعودية من الاعتماد على النفط.

المبحث الثاني
تأسيس مجموعة العشرين وتأثيرها في النظام الدولي

أولاً: النشأة والتاريخ

برزت نشأة فكرة مجموعة الـ٢٠ في قمة كولونيا لمجموعة الـ٧ الكبار في حزيران/ يونيو ١٩٩٩م، ولكنها تأسست رسميا في اجتماع وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية الدول الـ٧ الكبار (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩م في برلين بألمانيا، وتم وضع الخطوط العريضة لهذه المجموعة في الجلسة الافتتاحية التي جرت في ديسمبر وعلى مدار أيام انعقاد قمة الـ٧ في ١٥- ١٦ ديسمبر ١٩٩٩ في برلين. وفي عام ٢٠٠٨م تم تفعيل مجموعة الـ٢٠ عن طريق الدعوة الفرنسية لعقد مؤتمر قمة قادة هذه المجموعة لمناقشة تداعيات الأزمة في الأسواق والاقتصاد العالمي (أنظر في ذلك: أبو ضيف، ٢٠١٣م، ص٩ ، Russia's G20 Presidency, 2017).

في الواقع لقد جاءت مجموعة الـ٢٠ لكي تبطل عمل مجموعة الـ٣٣ [١]، والتي هي عبارة عن مجموعة من البلدان النامية تسعى للتنسيق في مجال التجارة والقضايا الاقتصادية، وقد أنشأت هذه المجموعة من أجل مساعدة مجموعة من الدول كانت تواجه جميعا مشاكل مماثلة، وقد اقترحت مجموعة الـ٣٣ قواعد خاصة في المفاوضات بالنسبة للبلدان النامية في منظمة التجارة العالمية، مثل السماح لهم بالاستمرار لتقييد الوصول إلى أسواقها الزراعية. كذلك فأن مجموعة الـ٢٠ قد جاءت لتحل محل مجموعة الـ٢٢ [٢] أو ما كانت تسمى بـ **"مجموعة ويلارد"** التي أعلنت من قبل قادة الأبيك في عام ١٩٩٧م. بهدف عقد عدد من الاجتماعات بين وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لهذه المجموعة لتقديم مقترحات بشأن إصلاح النظام المالي العالمي.

[١] **وتضم مجموعة الـ٣٣ (٤٤) دولة هي:** أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، بنين، بوتسوانا، الصين، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية الكونغو، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، غرينادا، غيانا، جواتيمالا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جامايكا، كينيا، لاوس، موريشيوس، مدغشقر، منغوليا، موزامبيق، نيكاراجوا، نيجيريا، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجرينادين، السنغال، كويا الجنوبية، سري لانكا، سورينام، تنزانيا، ترينيداد وتوباجو، تركيا، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.

[٢] **وتضم مجموعة الـ٢٢ دول كل من:** كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الصين، هونج كونج، الهند، أندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، بولندا، سنغافورة، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تايلاند.

جدول (٢)
حجم الدول الناشئة والأعضاء بمجموعة الـ٢٠ *

	الدول	السكان (بالملايين ٢٠١٧)	المساحة كم²	الناتج المحلي الإجمالي (بتريليونات الدولارات ٢٠١٧)	النمو الحقيقي (تقديرات ٢٠١٧)
١	الأرجنتين	٤٤,٢٩٣,٢٩٣	٢,٧٨٠,٤٠٠	٦٣٧,٦ (مليار دولار)	٢.٩٪
٢	أستراليا	٢٣,٢٣٢,٤١٣	٧,٧٤١,٢٢٠	١,٣٨	٢.٢٪
٣	البرازيل	٢٠,٧٣٥,٣٩١	٨,٥١٥,٧٧٠	٢,٠٥٥	١٪
٤	الصين	١,٣٧٩,٣٠٢,٧٧١	٩,٥٩٦,٩٦٠	١٢,٠١	٦.٩٪
٥	ألمانيا	٨٠,٥٩٤,٠١٧	٣٥٧,٠٢٢	٣,٧٠١	٢.٥٪
٦	فرنسا	٦٧,١٠٦,١٦١	٦٤٣,٨٠١	٢,٥٨٨	٢.٣%
٧	المملكة المتحدة	٦٤,٧٦٩,٤٥٢	٢٤٣,٦١٠	٢,٦٢٨	١.٧٪
٨	الهند	١,٢٨١,٩٣٥,٩١١	٣,٢٨٧,٢٦٣	٢,٦٠٢	٦.٧٪
٩	أندونيسيا	٢٦,٥٨٠,٧٣٩	١,٩٠٤,٥٦٩	١,٠١٥	٥.١٪
١٠	إيطاليا	٦٢,١٣٧,٨٠٢	٣٠١,٣٤٠	١,٩٣٩	١.٥٪
١١	اليابان	١٢٦,٤٥١,٣٩٨	٣٧٧,٩١٥	٤,٨٧٣	١.٧%
١٢	كندا	٣٥,٦٢٣,٦٨٠	٩,٩٨٤,٦٧٠	١,٦٥٣	٣٪
١٣	المكسيك	١٢٤,٥٧٤,٧٩٥	١,٩٦٤,٣٧٥	١,١٥١	٢٪
١٤	روسيا	١٤٢,٢٥٧,٥١٩	١٧,٠٩٨,٢٤٢	١,٥٧٨	١.٥٪
١٥	المملكة العربية السعودية	٣٢,٥٥٢,٣٣٦	٢,١٤٩,٦٩٠	٦٨٦,٧ (مليار دولار)	-٠.٩٪
١٦	جنوب أفريقيا	٥٤,٨٤١,٥٥٢	١,٢١٩,٠٩٠	٣٤٩,٣ (مليار دولار)	١.٣٪
١٧	كوريا الجنوبية	٥١,١٨١,٢٩٩	٩٩,٧٢٠	١,٥٤	٣.١٪
١٨	تركيا	٨٠,٨٤٥,٢١٥	٧٨٣,٥٦٢	٨٥١,٥ (مليار دولار)	٧.٤٪
١٩	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٢٦,٦٢٥,٧٩١	٩,٨٣٣,٥١٧	١٩,٤٩	٢.٢٪
٢٠	الاتحاد الأوربي	٥١٦,١٩٥,٤٣٢	٤,٤٧٩,٩٦٨	١٧,١١	٢.٣٪

*** source:**

- **International Monetary Fund (IMF),** World Economic Outlook Database, April 2017. Retrieved: 28 June, 2017, *http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2017/01/weodata/index.aspx*.= =
- **CIA,** The World Factbook, Retrieved: JUNE 28, 2017, *https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/xx.html*.
- **CIA,** The World Factbook, Retrieved: December 6, 2018, *https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/xx.html*.

واجتمعت المجموعة لأول مرة في عام ١٩٩٨م في واشنطن العاصمة للنظر في استقرار النظام المالي الدولي وأسواق رأس المال (أبو ضيف، ٢٠١٣م، ص ص٩-١٠). ثم توالى عقد قمم مجموعة الـ٢٠ على مستوى رؤساء الدول ووزراء المالية والبنوك المركزية والنواب على النحو التالي:

١٩٩٩م برلين بألمانيا، ٢٠٠٠م مونتريال بكندا، ٢٠٠١م أوتاوا بكندا، ٢٠٠٢م نيودلهي بالهند، ٢٠٠٣م موريليا بالمكسيك، ٢٠٠٤م برلين بألمانيا، ٢٠٠٥م زيانغي بالصين، ٢٠٠٦م ملبورن بإستراليا. ومنذ عام ٢٠٠٧م أصبحت القمة تعقد مرتين سنوياً، وكانت جمهورية جنوب أفريقيا رئيس مجموعة الـ٢٠ عندما استضافتها في كيب تاون ٢٠٠٧م، وكذلك عقدت القمة مرة أخرى في شرم الشيخ بمصر ٢٠٠٧م، وكانت البرازيل رئيسا في ساو باولو لمجموعة الـ٢٠ في عام ٢٠٠٨م وتركزت الحوارات والمناقشات على المنافسة في الأسواق المالية، والطاقة النظيفة والتنمية الاقتصادية والعناصر المالية للنمو والتنمية، كما ترأست الولايات المتحدة اجتماع القمة في واشنطن نوفمبر ٢٠٠٨م، ثم لندن بالمملكة المتحدة في٢٠٠٩م، ومن بعدها بيتسبرغ بالولايات المتحدة ٢٠٠٩م، تورنتو بكندا ٢٠١٠م، ثم سول بكوريا الجنوبية

٢٠١٠م، واشنطن بالولايات المتحدة ٢٠١١م، ومن بعدها كان بفرنسا ٢٠١١م، لوس كابوس بالمكسيك ٢٠١٢م، سانت بيترسبورغ بروسيا ٢٠١٣م، واشنطن بالولايات المتحدة ٢٠١٣م، ثم بريسبان أستراليا في ٢٠١٤م، ومن بعدها أنطاليا في تركيا ٢٠١٥م، ثم هانغتشو بالصين في ٢٠١٦م، بادن بادن بألمانيا في ٢٠١٧م، وأخيراً مدينة هامبورغ بألمانيا في عام ٢٠١٧م وكان اجتماع مجموعة الـ٢٠ يهدف إلى "ضمان الاستقرار، وتحسين الاستدامة، وتحمل المسؤولية"، وبالتالي شملت جملة من القضايا الشائكة بجانب القضايا التقليدية المتعلقة بالنمو الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية، وتنظيم الأسواق المالية. حيث نوقشت قضايا تغير المناخ، وسياسة التنمية، وسوق العمل وسياسة العمالة، وإنتشار التكنولوجيا الرقمية، ومكافحة الإرهاب، من الناحية الموضوعية، وفي ٢٠١٨م سيعقد لاحقاً في الأرجنتين، ثم تاليها قمة ٢٠١٩م في اليابان، وقمة ٢٠٢٠ في المملكة العربية السعودية. (أنظر في ذلك: أبو ضيف، ٢٠١٣م، ص ص١٢،١٠ ، G20 Information Centre, 2017).

ثانياً: الأزمة المالية ودور جديد لمجموعة الـ٢٠:

بعد أن سيطر على الاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة - تحديدا بدءاً من نهاية الثمانينيات – ثلاثة أزمات مالية رئيسة في النظام النقدي الدولي تجاوزت أوضاع الاقتصاد العيني الوطني. ولعل ما يميز الربع الأخير من القرن العشرين هو تزايد معدلات الأزمات المالية وأزمات العملات والأزمات المصرفية، فقد عرف العالم الأزمة الأوروبية ١٩٩٢، ثم الأزمة المكسيكية ١٩٩٤- ١٩٩٥، والأزمة الآسيوية ١٩٩٧، وجميعها تدور حول حركات الأموال التي أطلقت من عقالها، حيث تركزت تلك الأزمات في حال الدول الصناعية في الفترة من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات، هذا بجانب تركزها أيضاً في الأسواق الصاعدة (أنظر في ذلك: البلاوي، ٢٠٠٠م، ص١٣٦). ثم جاءت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، لتؤكد أن الأزمات المالية العالمية الكبيرة ليست مقصورة فقط على الاقتصاديات والأسواق الصاعدة، فقد بدأت هذه الأزمة داخل واحداً من أهم الاقتصادات العالمية المتقدمة، وواحداً من أهم رموز الرأسمالية الليبرالية وهو

"الاقتصاد الأمريكي". حيث جاءت هذه الأزمات من العمق وأنتشرت إلى باقي اقتصادات دول العالم إلى حد لا يمكن تجاهله، مما أكدت حقيقة هامة ألا وهي أن الاقتصادات الصناعية المتقدمة أضحت في حاجة إلى الاقتصادات الصاعدة لمواجهة هذا النمط من الأزمات (أنظر في ذلك: الحجازي، ٢٠٠٩م، ص ص٢٠،٥). ففي عام ٢٠٠٩م جاءت أزمة دبي، ثم تلتها في عام ٢٠١٠م أزمة اليونان التي ضربت بالبورصات العالمية وأسواق المال والعملات، ذلك في الوقت الذي ولم يكن الاقتصاد العالمي قد تعافى من أزمة الاقتصاد الأمريكي ، مما يعكس من ذلك مدى عمق هذه الأزمات المتتالية، والتي زادت من حدة المشاكل الدولية ، تحديداً بعد تراجع موقف صندوق النقد الدولي والذي أتسم بالضعف أمام تلك الأزمات. الأمر الذي تطلب في تلك الظروف إعادة بلورة وهيكلة مجموعة العشرين وتشكيلها من رؤساء الدول، وبالتالي أصبحت تشكل على مستوى القمم، حيث تكثفت لقاءتها عام ٢٠٠٩م والتي تعقد بإنتظام منذ ذلك الحين، لتعزيز الاستقرار المالي والنقدي الدوليين، وتسليط الضوء على إحداث تغييرات على صندوق النقد الدولي حتى يتسنى له الوفاء بالتزاماته.

وفيما يلي نتناول أجندة عمل وتدابير وسياسات أهم القمم واللقاءات التي عقدتها مجموعة العشرين على التوالي للخروج من تداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة، وذلك على النحو التالي:

أ. **قمة واشنطن ٢٠٠٨:**

اجتمع قادة مجموعة الـ٢٠ في واشنطن في ١٥ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٨، وسط تحديات خطيرة للأسواق المالية والاقتصاد العالمي. وأتخذت القمة سلسلة من التدابير لاستعادة النمو العالمي وتحقيق الإصلاحات اللازمة في النظم المالية العالمية. وأتفقت مجموعة الـ٢٠ على عدد من الإلتزامات والمبادئ الأساسية التي تحكم عمل المجموعة في هذا الشأن هي (Washington Summit, 2008):

١. الأسباب الجذرية للأزمة الحالية.

٢. الإجراءات المتخذة والمزمع اتخاذها.

٣. المبادئ المشتركة لإصلاح الأسواق المالية.
٤. تكليف الوزراء والخبراء.
٥. الالتزام باقتصاد عالمي مفتوح.
٦. الالتزام بخطة عمل الاقتصاد العالمي لتنفيذ مبادئ الإصلاح.
٧. تعزيز الشفافية والمساءلة.
٨. تعزيز الأنظمة التنظيمية لتنظيم الصوت.
٩. الرقابة الحصيفة على أسواق المال.
١٠. إدارة المخاطر.
١١. تعزيز النزاهة في الأسواق المالية.
١٢. تعزيز التعاون الدولي.
١٣. إصلاح المؤسسات المالية الدولية بدءاً من صندوق النقد والبنك الدوليين.

ب. **قمة لندن ٢٠٠٩:**

اجتمع زعماء مجموعة الـ٢٠ في الثاني من نيسان/ أبريل ٢٠٠٩م. وأتخذت القمة سلسلة من التدابير للإنعاش والإصلاح وإستعادة استقرار الأسواق المالية، من نمو الاقتصاد العالمي وتحقيق الإصلاحات اللازمة في النظام المالي العالمي. وكان من ضمن هذه التدابير إلتزام دول المجموعة بإصلاح المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها إصلاح صندوق النقد الدولي، ذلك على النحو التالي (أنظر في ذلك: أبو ضيف، ٢٠١٣م، ص ص ١٢-١٨):

أ. الأزمة المالية ودور صندوق النقد الدولي.
ب. صندوق النقد الدولي والقيام بدور قيادي في استخلاص الدروس من الأزمة.
ج. استعراض لمدى كفاية موارد صندوق النقد الدولي.
د. مراجعة أدوات ودور الإقراض في صندوق النقد الدولي.
ه. التعاون مع منتدى الأستقرار المالي.
و. تعزيز رقابة الصندوق.

ز. قدر أكبر من الصوت والتمثيل في صندوق النقد الدولي بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية.
ح. مشاركة صندوق النقد الدولي في بناء القدرات.
ط. استعراض ولاية وإدارة صندوق النقد الدولي.
ي. التنفيذ وعمليات المتابعة.

حيث أتفقت مجموعة الـ٢٠ على عدد من المبادئ الأساسية تحكم عمل المجموعة في هذا الشأن تتبلور في الآتي(London Summit, 2009):

١. استعادة النمو والوظائف.
٢. تعزيز الرقابة المالية والتنظيم.
٣. تعزيز مؤسساتنا المالية العالمية التي من أهمها صندوق النقد الدولي.
٤. ضمان الانتعاش العادل والمستدام للجميع.
٥. الوفاء بالتزاماتنا.

ج. **قمة بيتسبرغ ٢٠٠٩:**

في هذه القمة ركزت المناقشات والقرارات حول عدد من الموضوعات هي (أنظر في ذلك: أبو ضيف، ٢٠١٣م، ص ص ٢٤-٢٦ ، Pittsburgh Summit, 2009):

١. وضع إطار عمل لتحقيق نمو قوي مستدام ومتوازن.
٢. تعزيز وتنظيم النظام المالي الدولي وضبطه، بمكافحة الملاذات الضريبية والحمائية وتحرير التجارة العالمية.
٣. استعادة التوازن العالمي بتحديث مؤسساتنا العالمية لتعكس الاقتصاد العالمي اليوم .
٤. إصلاح ولاية ورسالة وحوكمة صندوق النقد الدولي وإصلاح دوره كمنظمة دولية.
٥. إصلاح مهمة وولاية وحوكمة بنوك التنمية لدينا.
٦. أمن الطاقة وتغير المناخ.
٧. تعزيز الدعم لأشد الفئات ضعفا.

٨. تنفيذ خطط الإنعاش التي تدعم العمل اللائق، وتساعد على الحفاظ على فرص العمل، وترتيب أولويات نمو الوظائف.
٩. اقتصاد عالمي مفتوح.
١٠. وضع إطار عمل لمجموعة العشرين لتحقيق النمو القوي والمستدام والمتوازن.

د. **قمة تورنتو يونيو ٢٠١٠:**

جدير بالذكر هنا إن قمة تورنتو لمجموعة الـ٢٠، التي عقدت في كندا تحت شعار "التعافي وبدايات جديدة"، تعد أولى القمم من حيث قدرتها الجديدة كمنتدى عالمي رئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي، كما هو معلن خلال القمة السابقة في بيتسبيرغ بالولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٩م. والتي وضعت (قمة تورنتو) آلية رئيسية للحوكمة الاقتصادية العالمية. حيث بدأت قمة مجموعة الـ٢٠ أعمالها في منتجع هانتسفيل في مدينة تورنتو الكندية خلال يومي ٢٦ و ٢٧ يونيو ٢٠١٠، لمناقشة التطورات الاقتصادية العالمية. وكانت (تورنتو) المحطة الرابعة للقمة بعد قمتين في العالم الجديد (واشنطن وبيتسبرغ) وقمة في العالم القديم (لندن). وتصدر جدول أعمالها في البنود التالية (أنظر في ذلك: أبو ضيف، ٢٠١٣م، ص ص ٣٠-٣٥):

١. الاختيار بين الاستمرار في برامج التحفيز المالية والنقدية أو تخفيض العجز في الميزانية التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة بفعل برامج ا لتحفيز.

ونظراً للموقف المتشدد للرئيس الأمريكي "باراك أوباما" حول هذا الموضوع من جهة وأن السوق ما زال يتوقع حصول المزيد من التقدم حول إصلاح الأوضاع المالية في أوروبا من جهة أخرى، فقد تم تأييد الخطوات التي اتخذتها كل من الدول الأوروبية وصندوق النقد الدولي والقاضية بتخصيص ما يزيد عن ٥٠ مليار يورو أو ما يقارب تريليون دولار على هيئة ضمانات للدول الأوروبية المحتاجة.

٢. **زيادة رؤوس أموال البنوك** بنسب أعلى مما سبق إقرارها في إطار بازل٢.
٣. **كما تضمن مشروع البيان الختامي** لقمة المجموعة في تورنتو الكندية، على تعهد الدول المتقدمة بخفض عجزها إلى النصف في حدود العام ٢٠١٣م. وأكدت الدول

المشاركة في القمة أن "أولويتها" هي "إبقاء وتعزيز" الانتعاش الاقتصادي العالمي "الهش وغير المتساوي".

ه. قمة سول نوفمبر ٢٠١٠:

قد توالى عقد القمم لـ٢٠ G حتى التأمت في سول، حيث ناقشت المجموعة في كوريا الجنوبية مدار يومين في ١١ و ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠م، سبل التحفيز المالي والنقدي وإعادة الاقتصاد العالمي من حافة الاكتئاب، ذلك في إطار الموضوعات التالية (أنظر في ذلك: Seoul Summit, 2010):

١. إطار النمو القوي والمستدام والمتوازن.
٢. إصلاحات المؤسسات المالية الدولية والقطاع المالي.
٣. تحديث إدارة صندوق النقد الدولي.
٤. تحويل النظام المالي لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة.
٥. التنفيذ والتقييم الدولي، بما في ذلك استعراض الأقران.
٦. العمل في المستقبل: القضايا التي تتطلب المزيد من الاهتمام.
٧. مكافحة الحمائية وتعزيز التجارة والاستثمار.
٨. سيول توافق آراء التنمية للنمو المشترك.
٩. الالتزام القوي بالاندماج والشمول المالي.
١٠. دعم الطاقة والوقود الأحفوري.
١١. حماية البيئة البحرية العالمية.
١٢. تغير المناخ العالمي والنمو الأخضر.
١٣. مكافحة الفساد.
١٤. مواصلة قمة الأعمال للمجموعة في مؤتمرات القمم القادمة.
١٥. ضرورة التشاور مع المجتمع الدولي على نطاق أوسع.

و. قمة كان نوفمبر ٢٠١١:

احتضنت مدينة كان الفرنسية قمة مجموعة العشرين التي تضم الاقتصادات الكبرى والصاعدة في العالم، قمة تأتي بعد أسبوع من توصل قادة الاتحاد الأوربي إلى

اتفاق في اللحظات الأخيرة حول كيفية التعامل مع أزمة الديون. ورغم الاتفاق إلا أن الدول الأوربية ما زالت مطالبة بتقديم المزيد من التفاصيل حول تلك الخطة لطمأنة الدول الأخرى التي ما زالت تخشى من حدوث انكماش اقتصادي يشمل العالم بأسره (الحجازي، ٢٠١٢م، ص ٤٨). وتوصلت مجموعة العشرين إلى القرارات التالية (أنظر في ذلك: Cannes Summit, 2011):

١. استراتيجية عالمية للنمو والوظائف.
٢. تعزيز العمالة والحماية الاجتماعية.
٣. بناء نظام نقدي دولي أكثر استقرارا ومرونة.
٤. إصلاح القطاع المالي وتعزيز سلامة الأسواق.
٥. معالجة تقلبات أسعار السلع الأساسية وتعزيز الزراعة.
٦. تحسين أسواق الطاقة ومواصلة مكافحة تغير المناخ.
٧. تجنب الحمائية وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف.
٨. التصدي لتحديات التنمية.
٩. تكثيف محاربتنا ضد الفساد ومكافحته.
١٠. إصلاح الحكم العالمي للقرن الحادي والعشرين.

وتوالى عقد القمم لـ٢٠ G ، حيث أجتمعوا في لوس كابوس في المكسيك في ١٨ و ١٩ حزيران/ يونيو٢٠١٢م. ثم أجتمعوا بعدها في سانت بيترسبورغ في ٥ و ٦ أيلول/ سبتمبر٢٠١١م تحت رئاسة روسيا، ثم في بريسبان في أستراليا في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٤م، ثم أنطاليا في تركيا في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٥م، ثم هانغتشو في الصين ٤ أيلول/ سبتمبر٢٠١٦م (أنظر في ذلك: Los Cabos Summit 2012, St. Petersburg Summit 2013, Brisbane Summit 2014, Antalya Summit 2015, Hangzhou Summit 2016). إلى أن أجتمعوا في العام ٢٠١٧م في هامبورغ في ٧ و ٨ تمُّوز/ يوليو تحت رئاسة ألمانيا لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الكبرى والمساهمة في الرخاء والرفاه، ووقوف دول المجموعة الأعضاء مواقف متحدة وثابتة في مكافحة الإرهاب وتمويله،

واتقان تحديات العصر وتشكيل عالم مترابط هو الهدف المشترك لمجموعة العشرين كمنتدى رئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي (أنظر في ذلك: Hamburg Summit, 2017).

خلاصة القول: لقد أوضحت القراءات والتحليلات والبيانات الصادرة عن قمم مجموعة العشرين المتتالية بدءاً من قمة واشنطن التي شهدتها العاصمة الأمريكية في نوفمبر عام ٢٠٠٨م - والتي أشار إليها العديد بأنها بمثابة الصحوة الفعلية لمجموعة العشرين لتحقيق التعافي الدائم من الأزمة المالية العالمية وتدشين نظام اقتصادي ومالي عالمي جديد للاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة وتجاوز مركزية صندوق النقد الدولي ومجموعة الثماني الكبار - ، مروراً في الأخير بقمة هامبورغ التي شهدتها ألمانيا في يوليو ٢٠١٧م؛ أوضحت مع استقراء الأحداث المتتالية أن أداء مجموعة العشرين لم تمضي حسب المنوال المطلوب والمتوقع، لها فكانت أقرب للمناظرات أكثر من النتائج، مما أصبحت الصياغات والقرارات المحددة التي يشهدها بيان كل قمة تنعقد وتحديد لها المتابعة بانعقاد القمة التي تليها؛ أصبحت متكررة ومتشعبة وفضفاضة. على الرغم من أن قمة هامبورغ جاءت أهدافها وبيانها الصادر عنها لتوضح تطور أداء مجموعة العشرين إلى حد ما.

المبحث الثالث
الدور السعودي ما بين التمثيل والفعالية

تعد المملكة العربية السعودية دولة فاعلة ولها ثُقلها السياسي والاقتصادي في مجموعة العشرين، حيث تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في الجهود الدولية الرامية لتحقيق وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي، من خلال رسم وصياغة سياسة النظام الاقتصادي العالمي. نظراً لما تتمتع به المملكة من مكانة دولية وإقليمية وثُقل مؤثر على الاقتصاد العالمي؛ فهي تعد الدولة العربية الوحيدة التي تُمثل الاقتصادات العربية في مجموعة العشرين، وأيضاً شريكًا هاماً ومؤثراً في اجتماعات قمة المجموعة منذ اجتماع أول قمة لها في واشنطن عام ٢٠٠٨م، هذا بجانب أنها تعد من أكبر الأسوق

الدولية الكبيرة والآمنة لمختلف الاستثمارات العالمية من كافة دول العالم. كذلك وبالآحرى خططها التنموية وقراراتها وبرامجها الاقتصادية الجديدة التي تبنتها في الآونة الأخيرة وفق رؤية المملكة الجديدة ٢٠٣٠ الطموحة؛ المتماشية مع أهداف مجموعة العشرين. فالمملكة العربية السعودية بادرت بتنفيذ مختلف إجراءات وإلتزامات البيانات المشتركة التي أقرتها مجموعة العشرين سابقاً على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

أولاً: الصعيد السياسي:

١. نظراً لما تتمتع به المملكة العربية السعودية من قوة ونفوذاً سياسياً، جاءت استضافة المملكة لقمة مجموعة العشرين في عام ٢٠٢٠م؛ نتيجة للجهود الكبيرة التي قادها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في توفير قنوات اتصال دائمة مع دول مجموعة العشرين، لتأييد طلبها بإستضافة المملكة لقمة مجموعة العشرين خلال العام ٢٠٢٠ ميلادياً، بالتزامن مع برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، من حيث ثقلها السياسي ومشاركتها الدائمة والفعالة في كافة اجتماعات قمم العشرين خلال الأعوام الماضية، هذا بجانب ما حققته من نجاحاً هائلاً في إستضافاتها للعديد من القمم والاجتماعت العالمية المؤثرة.

٢. الدور البارز للمملكة في القضايا العالمية (كقضايا مكافحة الإرهاب) التي تعد من ضمن غايات مجموعة العشرين والتي وضعت المملكة رؤيتها ٢٠٣٠ لتحقيق تلك الغايات، حيث إن المملكة لها دوراً رائداً في نطاق سياستها الداخلية والخارجية في مكافحة الإرهاب، ومواجهة التطرف والغلو والفكر الضال وفق استراتيجية أمنية حازمة وأساليب حديثة ومُحكمة حازت على تقدير العالم بأسره. ففي قمة أنطاليا لمجموعة العشرين عام ٢٠١٥م، التي عُقدت بعنوان "التحديات العالمية للإرهاب وأزمة اللاجئين" شدد خادم الحرمين الشريفيين الملك سلمان - كان حينها ولي العهد - على ضرورة مضاعفة المجتمع الدولي لجهوده لاجتثاث جذور الإرهاب، ووصفه بـ "الآفة الخطيرة" التي لا جنسية ولا دين لها. وطرح الملك سلمان اقتراحاً بإنشاء "المركز العالمي لمكافحة الإرهاب" على أن يكون تحت مظلة

الأمم المتحدة، ودعى الدول الأخرى للإسهام فيه ودعمه في أن يكون مركزاً دولياً لتبادل المعلومات وأبحاث الإرهاب، مؤكداً على تعاون المملكة بكل قوتها مع المجتمع الدولي لمواجهة الإرهاب بكافة النواحي الأمنية والسياسية والفكرية والقانونية (أنظر في ذلك: Antalya Summit, 2015).

وتوجت المملكة مساعيها في مكافحة الإرهاب بإنشاء "المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف ETIDAL" مع مجموعة من الدول في عام ٢٠١٧م، ومقره الرياض ويقوم على ثلاث مرتكزات استراتيجية في مكافحة التطرف (فكري .. رقمي .. إعلامي) معتمداً على تقنيات ووسائل غير مسبوقة عالمياً لمكافحة الإرهاب والتطرف (لمزيد من التفاصيل أنظر: المركز العالمي لمكافحة التطرف، ٢٠١٨).

ثانياً: الصعيد الاقتصادي:

لعبت المملكة دوراً هاماً وبارزاً في قمم مجموعة العشرين، نظراً لما تشكله السعودية في رسم الجزء الأهم من سياسات النظام الاقتصادي العالمي؛ كونها قائمة على قاعدة اقتصادية صلبة نتيجة لأنها تعد من مزودي الطاقة في العالم كمصدر ومسعر، ومالكة لأكبر إحتياطي نفطي على مستوى العالم، هذا بجانب أرتفاع مواردها المالية وحجم تجارتها الدولية. كما أضحى لدى المملكة واحداً من أكبر الاحتياطيات النقدية في العالم عن العام ٢٠١٧م بعد الصين واليابان، حيث أحتلت المملكة العربية السعودية المركز الثالث في الاحتياطي النقدي الأجنبي بين دول مجموعة العشرين بحوالي ٥٠٩ بليون دولار (أنظر في ذلك: CIA World Factbook, 2018).

بالتالي استطاعت المملكة العربية السعودية القيام بدور مهم في الاسهام بضبط وتيرة الاقتصاد العالمي وتنفيذها لمختلف إجراءات البيانات المشتركة لقمم مجموعة العشرين من خلال رؤيتها ٢٠٣٠، ومن النتائج الإيجابية التي حققتها المملكة في عضويتها بمجموعة العشرين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي:

١. تتصدر المملكة العربية السعودية أولى الدول الملتزمة في تنفيذ التزامات مجموعة العشرين، نظراً لما حققته المملكة من نمو ونهضة اقتصادية وتنموية على كافة

الأصعدة. فالمملكة تشكل أكبر اقتصاد للسوق الحرة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تحتفظ بحصة قدرها ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما أن موقعها الجغرافي يوفر لها سهولة الوصول إلى أسواق التصدير، في كل من أوربا وأسيا وأفريقيا (أنظر في ذلك: وزارة التجارة والاستثمار السعودية، ٢٠١٨م). الأمر الذي أعطى لها مؤشراً قوياً في تنفيذ الالتزامات التي أقرتها مجموعة العشرين في قممها السابقة.

٢. عن الدور الذي قامت به المملكة في مجابهة المخاطر الاقتصادية والمالية العالمية، فقد ساهمت السعودية في دعم موارد صندوق النقد الدولي؛ لتعزيز دوره في مجابهة هذه المخاطر، تماشياً مع مواقف المملكة بصفتها مساهماً رئيساً في المؤسسات الدولية ومجموعة العشرين، وهو ما يؤكد دورها الريادي في الاقتصاد العالمي بوصفها مساهم رئيسي في دعم جهود الدول النامية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، من خلال عضويتها في الصناديق والبنوك الدولية والإقليمية، فضلاً عن مصادقتها على إصلاحات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٠م، حيث وافقت على زيادة حصتها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة لحصص الصندوق، وبذلك تكون المملكة قد أكملت جميع الخطوات المتعلقة بإصلاحات ٢٠١٠ للحصص والحوكمة في الصندوق (أنظر في ذلك: وزارة الخارجية السعودية، ٢٠١٨م).

٣. قدمت المملكة العربية السعودية القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٣م مبادرة لزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية والشركات العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن ٥٠% لمواجهة أزمات الدول العربية الأقل نمواً ومساعداتها في إخرجها من عثرتها؛ لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي المشترك بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية لتتواكب مع الاقتصاد العالمي (أنظر في ذلك: كلمة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ألقاها نيابة عنه: ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ٢٠١٣م، ص ص٢-٣).

٤. عن استقرار أسواق النفط ومواجهة أسعار النفط المنخفضة؛ يؤكد تقرير مشاورات خبراء صندوق النقد الدولي عن عام ٢٠١٦م، أن الحكومة السعودية استحدثت سلسلة من التدابير والإصلاحات على مدار العام الماضي من عام التقرير. كما وضعت مؤخرا خططا لتنفيذ عملية طموحة لتحويل الاقتصاد السعودي في ظل "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، ومن المقرر تحديد السياسات التي ستساعد في تحقيق أهداف رؤية المملكة (المتماشية مع أهداف وسياسات مجموعة العشرين) ضمن سلسلة من الخطط على مستوى السياسات. وقد أنطلقت أولى هذه الخطط – برنامج التحول الوطني – في أوائل يونيو ٢٠١٦م، وتحدد هذه الخطة ١٧٨ هدفا استراتيجيا يندرج تحتها أكثر من ٣٤٠ من المستهدفات ومؤشرات قياس النتائج ليتم تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠ (أنظر في ذلك: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦م، ص٨)؛ بالتزامن مع موعد انعقاد قمة مجموعة العشرين في الرياض.

٥. على صعيد الإصلاحات الهيكلية في إطار سوق العمل، إلتزمت السعودية بتعزيز بيئة الأعمال وتشجيع وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أحرزت تقدماً في تنفيذ خطط الخصخصة وزيادة الاعتماد على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع وتعزيز توظيف المواطنين السعوديين، والتركيز على زيادة مشاركة المرأة السعودية في القوة العاملة (لمزيد من التفاصيل أنظر: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦م، ص ص ١٧-١٨)، الأمر الذي منح المملكة العربية السعودية تقدماً في المجال الاقتصادي.

٦. في إطار جهود المملكة العربية السعودية وإلتزاماتها في مكافحة الفساد، فقد أنشئت المملكة في عام ١٤٣٢هـ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، لحماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، ومتابعة تنفيذ الإلتزامات الواردة من مجموعة العشرين، من خلال إدارة التعاون الدولي في الهيئة، مما أضحت السعودية لها جهوداً وفعالية كبيرة في مكافحة الفساد (أنظر في ذلك: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ٢٠١٨م).

٧. وعن التهرّب الضريبي، فقد قطعت المملكة شوطاً كبيراً في التعامل مع قضايا التحايل والتهرّب الضريبي على المستوى الدولي، إذ تسعى المجموعة لأداء دور حيوي في التعامل معه، بالإضافة إلى مشاركتها في إعداد خطة عمل مجموعة العشرين لمعالجة تأكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح (BEPS)، ورحب البيان الختامي لقمة العشرين المنعقدة في مدينة سانت بطرسبرج الروسية عام ٢٠١٣م بهذه الخطة التي سيتم تنفيذها بالتعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول المجموعة، حيث إن المملكة وقعت مؤخراً على الاتفاقية متعددة الأطراف للمساعدة الإدارية المتبادلة في الشؤون الضريبية؛ سعياً منها لتعزيز الجهود الدولية المبذولة للتعامل مع القضايا الضريبية (أنظر في ذلك: وزارة الخارجية السعودية، ٢٠١٨م).

الخاتمة

لقد أستهدفت هذه الدراسة محاولة كشف النطاق عن الوجود السعودي في المؤسسات والتجمعات الدولية أهمها مجموعة العشرين، كما حاولت الدراسة التعرف على طبيعة الوجود السعودي بهذه التجمعات سواء بغرض خدمة المصالح السعودية والخليجية والعربية، أم البحث عن دور إقليمي ودولي جديد.

وتعرضت الدراسة لذلك في ثلاثة مباحث، تعرض المبحث الأول فيها إلى مناقشة الوضع الاقتصادي والجيوبوليتيكي للمملكة، أما المبحث الثاني تناول تكوين مجموعة االعشرين وتأثيرها في النظام الدولي، وأخيراً ركز المبحث الثالث على الدور السعودي ما بين التمثيل والفعالية، كما حاول الإجابة على التساؤل هل أصبح تشكيل النظام الاقتصادي العالمي سيجعل المملكة العربية السعودية تسلك مسلكاً في سياستها الخارجية مستقبلاً على الأقل في نطاق إقليمها.

بعد الدراسة والتحليل توصلت الدراسة إلى مجموعة متباينة من النتائج والإنجازات يمكن بلورتها في الآتي:

١. من أبرز النتائج الأساسية التي أتت بها قمم مجموعة العشرين، هي أن ما شهده النظام الدولي من تطورات هيكلية مهمة منذ سقوط القطبية الثنائية بدخول "فاعلين

جدد" في عضويته وبدء ظهور ما يسمى بـ "الإقليمية الجديدة" التي عبرت عن تنامي سياسات الاعتماد المتبادل داخل الأقاليم، وأصبحت الكتل الاقتصادية من أهم معالم تطور السياسة الدولية مع بداية القرن الحادي والعشرين، خاصة مجموعة العشرين التي تعد بمثابة "مركز إدارة الاقتصاد العالمي".

هذا الاتجاه أدى إلى تدعيم دور الأقاليم من ناحية، وسياسات الاعتماد الاقتصادي المتبادل من ناحية أخرى، وبات يعكس دلالتين هامتين **الأولى:** أن مجموعة الثماني G8 الكبرى لم تعد قادرة وحدها على "إدارة" الاقتصاد العالمي، بل إن الولايات المتحدة نفسها لا يمكن أن تكون قائدة منفردة للعالم في ضوء عجزها عن التصدي بمفردها للأزمة المالية وتداعياتها واضطر الاتحاد الأوربي للتدخل بقوة كطرف مباشر في عملية الإنقاذ.

٢. أن ثمة "قوى إقليمية صاعدة" منها المملكة العربية السعودية فرضت نفسها كطرف مشارك اقتصاديا، حيث تسعى المملكة إلى أن تكون فاعلة في محيطها الخليجي وإقليمها العربي والشرق أوسطي بما يدفع نحو إعادة تفعيل سياسات الأقليم في إدارة العلاقات الدولية. وعلى ذلك فإن اكتساب الجدارة الاقتصادية لهذه القوى الإقليمية الصاعدة ؛ سوف يمكن المملكة العربية السعودية من الاضطلاع بدورها المنشود في خدمة المصالح العربية والإقليمية؛ وذلك باكتسابها المقدرة السياسية والمشاركة في القرار العالمي.

٣. الاعتراف بأن القوى الناشئة والصاعدة مثل المملكة العربية السعودية، تحتاج إلى مزيد من "القوة التصويتية داخل المؤسسات الدولية". وهي خطوة جيدة ومفيدة وتعكس التغييرات في موازين القوى في العالم على المدى الطويل، كما أن عملية ضخ الأموال في صندوق النقد الدولي تمثل خطوة جيدة في الاتجاه السليم إذ تساعد الدول الأكثر احتياجاً، وتمكن بنوك التنمية في العالم من تقديم القروض للدول الفقيرة، فضلا عن قيام صندوق النقد الدولي ببيع بعض احتياطي الذهب لديه، وذلك لزيادة عمليات الإقراض للدول الأكثر فقراً في العالم.

٤. ومن بين النتائج لمجموعة العشرين التي تجدر الإشارة إليها هو إعادة تأكيد الدور الجلي والهام الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في مجموعة العشرين والمبادرات التي تقدمها، والذي يلقى دائما القبول والتشجيع على نطاق واسع من قبل قادة مجموعة العشرين؛ مما أثمر عنه قبول دول المجموعة بإستضافة المملكة لقمة مجموعة العشرين خلال العام ٢٠٢٠، وهذا مؤشر قوي على ثقل المملكة السياسي والاقتصادي وسط دول مجموعة العشرين.

٥. هذا بالإضافة إلى المسلك الذي تسلكه المملكة العربية السعودية في تحديد معالم نظام اقتصادي سياسي سعودي خليجي عربي، من خلال دعواتها الساعية إلى تكثيف الجهود السعودية العربية لتحقيق تنمية شاملة، على أساس أن عمليات التحديث والتنمية للاقتصاد السعودي والخليجي والاقتصادات العربية لابد وأن تتلازم مع عمليات تحديث وتنمية سياسية واجتماعية وثقافية للمجتمع السعودي الخليجي والعربي، تحقق استنارته وتكون بوابة الخروج لأزماتنا الراهنة.

قائمـــــة المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

(أ) الوثائق

(١) **هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي.** *النظام الأساسي للحكم.. الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ*. المملكة العربية السعودية، هذه الوثيقة متاحة على موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء . https://www.boe.gov.sa/ViewStaticPage.aspx?lang=2&PageID=25

(٢) **كلمة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود،** في: *الجلسة الافتتاحية للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الدورة الثالثة*. ألقاها نيابة عنه: ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية: القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الدول العربية، ٢١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣م.

(ب) الدراسات

(٣) **الحجازي، مصطفى كامل**. *المشتقات المالية وتداعيات الأزمة المالية العالمية*. نشر ضمن مجموعة الأوراق البحثية في المؤتمر السنوي الثالث عشر: *الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية*. المنصورة: كلية الحقوق – جامعة المنصورة، ٢٠٠٩م.

(جـ) الكتـــــب

(٤) **أبو ضيف، سيد**. مجموعة الـ٢٠ والنظام الدولي: من الثورة إلى القوة. القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ٢٠١٣م.

(د) الصحف والدوريات

(٥) **البيلاوي، حازم**. "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة" الكويت: عالم المعرفة. العدد: (٢٥٧)، تاريخ النشر: (مايو ٢٠٠٠م).

(٦) **الحجازي، مصطفى كامل**. مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي والمالي والعالمي. مصر: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة المنوفية. المجلد: (٢١)، العدد: (٣٥)، تاريخ النشر: (مايو ٢٠١٢م).

(٧) **الشرق**. تأكيد الدور الأساسي للمملكة في صنع القرار الاقتصادي العالمي. المملكة العربية السعودية: صحيفة الشرق، العدد: (١٠٧٧)، تاريخ النشر (٢٠١٤/١١/١٥م).

(ه) التقارير

(٨) **صندوق النقد الدولي**. "المملكة العربية السعودية" تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة: صندوق النقد الدولي، تاريخ النشر: (٢٩ يونيو ٢٠١٦م).

(و) صفحات الانترنت

(٩) **المركز العالمي لمكافحة التطرف**. "المرتكزات الاستراتيجية". الرياض، المملكة العربية السعودية، تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٨/٢/٢٣م، نُشر بموقع: https://etidal.org/Three-Pivot-Fronts

(١٠) **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد**. "التعاون الدولي" المملكة العربية السعودية، تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٨/٣/٣م، نشر بموقع:

https://www.nazaha.gov.sa/About/InternationalCooperation/Pages/default.aspx

(١١) **الهيئة العامة للإحصاء**. " الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٦". العدد: ٥٢، الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٧/٥/١٠م، نُشر بموقع: https://www.stats.gov.sa/ar/page/170

(١٢) **الهيئة العامة للإحصاء**. "التقرير السنوي ٢٠١٦م/ ١٤٣٧-١٤٣٨ه". الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٧/٦/٢٧م، نُشر بموقع: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/uploads/annual_report_2016.pdf

(١٣) **الهيئة العامة للإحصاء**. "التقرير السنوي ٢٠١٧م/ ١٤٣٨-١٤٣٩ه". الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٨/١٠/١٣م، نُشر بموقع: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/annualreport2017.pdf

(١٤) **الهيئة العامة للإحصاء**. " الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٧". العدد: ٥٣، الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٨/١٠/١٤م، نُشر بموقع: https://www.stats.gov.sa/ar/193

(١٥) **سعودي البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية.**" تقارير وإحصاءات المملكة". الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، تاريخ الاسترجاع: 2018/10/13م، نُشر بموقع: https://www.saudi.gov.sa/wps/portal/snp/pages/saudiReportsAndStatistics

(١٦) **وزارة الخارجية السعودية**. " عن المملكة العربية السعودية". المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، المركز الإعلامي، تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٧/٦/٢٦م، نُشر بموقع: http://www.mofa.gov.sa/ServicesAndInformation/aboutKingDom/Pages/default.aspx

(١٧) **وزارة التجارة والاستثمار السعودية**. " عن المملكة.. الاقتصاد السعودي". المملكة العربية السعودية وزارة التجارة والاستثمار، تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٨/٢/٢٥م، نُشر بموقع: https://m.mci.gov.sa/AboutKingdom/Pages/SaudiEconomy.aspx

(١٨) **وزارة الخارجية السعودية**. "سفير خادم الحرمين الشريفين لدى أستراليا : مشاركة سمو ولي العهد في قمة العشرين، تكريس للمكانة الدولية والريادية للمملكة ودفعة قوية للعلاقات مع

أستراليا". المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، مركز الاتصال والإعلام الجديد، تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٨/٣/٣م، نُشر بموقع:
http://www.mofa.gov.sa/ServicesAndInformation/news/MinistryNews/Pages/ArticleID20141112144642116.aspx

ثانياً: المراجع الأجنبية

A. BOOKS

(18) **Al-Rasheed, Madawi,** *A History of Saudi Arabia*,Cambrideg and New York: Cambridge University Press, 2002.

B. WEB PAGES

(19) **Antalya Summit:** 2015 Antalya Summit:, " G20 Leaders' Communiqué , G20 Statement on the Fight Against Terrorism, " Antalya, Turkey, November 15-16, 2015, G20 Information Centre, University of Toronto Library, Retrieved: August 15, 2017, *http://www.g20.utoronto.ca/summits/2015antalya.html*.

(20) **Brisbane Summit:** G20 Leaders' Communiqué: 2014 Brisbane Summit, Brisbane, November 15-16, 2014, G20 Information Centre, University of Toronto Library, Retrieved: August 15, 2017, *http://www.g20.utoronto.ca/2014/2014-1116-communique.html*.

(21) **Cannes Summit:** Cannes Summit Final Declaration, "Building Our Common Future: Renewed Collective Action for the Benefit of All," Cannes, November 4, 2011, G20 Information Centre, University of Toronto Library, Retrieved: August 15, 2017, *http://www.g20.utoronto.ca/2011/2011-cannes-declaration-111104-en.html*.

(22) **CIA,** The World Factbook, Country Comparison: Reserves of Foreign Exchange and Gold, Retrieved: Feb 23, 2018,

https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/rankorder/2188rank.html#sa.

(23) **CIA,** The World Factbook, Retrieved: December 6, 2018, *https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/xx.html*.

(24) **CIA,** The World Factbook, Retrieved: JUNE 28, 2017, *https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/xx.html*.

(25) **CIA World Factbook,** Middle East: Saudi Arabia, Retrieved: JUNE 21, 2017, *https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html*

(26) **G20 Information Centre,** G20 Meetings of Finance Ministers and Central Bank Governors and Deputies: Official Documents, University of Toronto Library, Retrieved: July 10, 2017, *http://www.g20.utoronto.ca/ministerials.html*

(27) **G20 Information Centre,** G20 Summits, University of Toronto Library, Retrieved: July 10, 2017, *http://www.g20.utoronto.ca/summits/index.html*

(28) **Hangzhou Summit:** G20 Leaders' Communiqué: Hangzhou Summit, Hangzhou, September 4-5, 2016, G20 Information Centre, University of Toronto Library, Retrieved: August 15, 2017, *http://www.g20.utoronto.ca/summits/2016hangzhou.html*.

(29) **Hamburg Summit:** 2017 Hamburg Summit:, " G20 Leaders' Declaration: Shaping an Interconnected World, Hamburg G20 Leaders' Statement on Countering Terrorism ", Hamburg, July 7-8, 2017, G20 Information Centre, University of Toronto Library, Retrieved: August 15, 2017, *http://www.g20.utoronto.ca/summits/2017hamburg.html*.

(30) **International Monetary Fund (IMF),** World Economic Outlook Database, April 2017. Retrieved: 28 June, 2017, *http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2017/01/weodata/index.aspx*.

(31) **London Summit:** The G20 London Summit Commitments: " Global Plan for Recovery and Reform," London on April 2, 2009, G20 Information Centre, University of Toronto Library, Retrieved: July 27, 2017, *http://www.g20.utoronto.ca/analysis/commitments-09-london.html* .

(32) **Los Cabos Summit:** G20 Leaders Declaration: 2012 Los Cabos Summit, Mexico, June 18-19, 2012, G20 Information Centre, University of Toronto Library, Retrieved: August 15, 2017, *http://www.g20.utoronto.ca/2012/2012-0619-loscabos.html* .

(33) **Pittsburgh Summit:** The G20 Pittsburgh Summit Commitments: G20 Leaders Statement, Pittsburgh on September 25, 2009, G20 Information Centre, University of Toronto Library, Retrieved: July 28, 2017, *http://www.g20.utoronto.ca/analysis/commitments-09-pittsburgh.html* .

(34) **Russia's G20 Presidency,** G20: What is the G20, Retrieved: July 8, 2017, *http://en.g20russia.ru/docs/about/about_G20.html*

(35) **Seoul Summit:** The Seoul Summit Document, Seoul, November 12, 2010, G20 Information Centre, University of Toronto Library, Retrieved: August 10, 2017, *http://www.g20.utoronto.ca/2010/g20seoul-doc.html* .

(36) **St. Petersburg Summit:** G20 Leaders Declaration: 2013 St. Petersburg Summit, St Petersburg, September 5-6, 2013, G20 Information Centre, University of Toronto Library, Retrieved: August 15, 2017, *http://www.g20.utoronto.ca/2013/2013-0906-declaration.html*.

(37) **Washington Summit:** The G20 Washington Summit Commitments: "Summit on Financial Markets and the World Economy," Washington DC, November 15, 2008, G20 Information Centre, University of Toronto Library, Retrieved: July 27, 2017, *http://www.g20.utoronto.ca/analysis/commitments-08-washington.html* .